الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من مناقشة الاستجواب

بعد مداولات ساخنة مع المستجوبين

انتهاء استجواب رئيس الوزراء بتقديم 10 نواب

الخالد: أنا حفيد مبارك الذي وُضعت على قصره عبارة «لو دامت لغيرك ما اتصلت إليك».. فهل أتمسك بالكراسي؟!

متمسك بالنظام الديمقراطي والدستور الذي أرسى دعائمه الآباء المؤسسون ولست منزعجا منه فهو حق دستوري لممثلي الأمة

لجنة العفو مستمرة إذ سيتم عقد اجتماع لها قريبا بناء على تكليف صاحب السمو ولا أملك حق تعطيل اجتماعاتها

●●●●

الاستجواب جاء بعد يومين من رسالة صاحب السمو إلى المجلس بشأن التعاون بين الحكومة والمجلس بسبب تداعيات حرب أوكرانيا

جوهر يقدم مرافعته

والساير

عدد من نواب مجلس الأمة من بينهم المستجوبون خالفوا اللائحة الداخلية لمجلس الأمة عبر تصويتهم العلني «الباركود»

●●●●

استغرب من تحميلي وزر تطبيق مادة دستورية تحق لي انتخاب رئيس مجلس الأمة كون الوزراء أعضاء في مجلس الأمة

كتب أحمد الهديان

انتهت جلسة الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من النواب حسن جوهر ومهند الساير وخالد المونس، بتقديم 10 نواب بكتاب عدم تعاون مع الخالد.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن النواب الموقعين على الطلب هم الدكتور أحمد مطيع وشعيب المويزري ومبارك الحجرف والدكتور صالح المطيري وسعود بوصليب وفارس العتيبي والدكتور عبدالكريم الكندري وحمدان العازمي وثامر السويط والصيفي الصيفي.

وأوضح أنه «وفقا للمادتين «101» و«102» من الدستور والمادة «144» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لايجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفا «وعليه سيتم التصويت على طلب عدم التعاون في جلسة خاصة يوم الاربعاء الموافق 6 ابريل المقبل».

ورفع الغانم جلسة مجلس الأمة العادية على أن تستكمل الساعة التاسعة صباح اليوم الأربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يفتتح جلسة المجلس العادية لمناقشة بنود جدول الأعمال.

المجلس يستهل أعماله جلسته ببنود التصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة .

رئيس المجلس الأمة يؤبن النائب السابق عبدالله النيباري،متقدما بخالص العزاء وصادق المواساة لاسرة الفقيد والشعب الكويتي.

وقال الكويت فقدت قبل أيام أحد الرموز الوطنية سياسيا ونيابيا النائب السابق عبدالله النيباري أحد السياسيين والبرلمانيين الافذاذ الذي أفنى مسيرته السياسية مدافعا مخلصا عن مقدرات الشعب بداية من ملف تأميم النفط وصولا إلى الدفاع عن الحريات العامة.

وأضاف أن «الفقيد الكبير كان مثالا للسياسي المخلص والبرلماني الشجاع الذي لم يخف في الله لومة لائم فهو الرجل الذي فقد صحته وعافيته ولم يفقد ايمانه وعزيمته».

وتقدم بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمة بخالص العزاء وصادق المواساة لأسرة الفقيد والشعب الكويتي سائلا المولى جلت قدرته ان يرحمه برحمته الواسعة ويسكنه جنات النعيم ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الراجحي في كلمة مماثلة إن الحكومة تشاطر مجلس الأمة تأبين أحد أبرز رموز العمل النيابي والسياسي النائب السابق عبدالله النيباري سائلا الله الرحمة للفقيد ولأهله الصبر والسلوان.

ثم انتقل المجلس إلى بند الاستجوابات للنظر في الاستجواب الموجه من النواب مهند الساير وخالد العتيبي والدكتور حسن جوهر إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والمكون من ثلاثة محاور.

وقال الغانم أنه في جلسة 15 مارس الماضي طلب المستجوب سمو رئيس مجلس الوزراء مد الأجل المقرر في اللائحة لمناقشة هذا الاستجواب لحين استكمال مدة الاسبوعين.

وخاطب الغانم سمو رئيس مجلس الوزراء عملا بنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بسؤاله «هل ترغب بمناقشة الاستجواب في الجلسة اليوم أم تطلب التأجيل» فأجاب «جاهز واستأذن المجلس دخول الفريق المساند».

وبدأ المجلس مناقشة الاستجواب ،حيث اعتلى النواب المستجوبون يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى سمو رئيس مجلس الوزراء يسار منصة الرئاسة.

وأكد النواب المستجوبون مهند الساير وخالد العتيبي والدكتور حسن جوهر انهم سيتصدون لكل من يحاول العبث بالدستور محملين سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء مسؤولية الفساد في الجهات الحكومية.

وقال عضو مجلس الأمة النائب مهند الساير في كلمته انه سيتصدى مع زملائه النواب المستجوبين لمحاولات العبث بالدستور.

وأكد الساير أنه سيتصدى لأي شخص يعبث بالدستور مضيفا أن «الدستور يحمي مؤسسات الدولة والشعب الكويتي فالذي يعبث به مكانه خارج القاعة ولن نسمح لأي شخص يعبث به».

وقال إن «الفساد بدأ ينخر في كل مؤسسات الدولة وإن المسؤول عن ذلك هو سمو رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة».

ووجه حديثه إلى سمو رئيس الوزراء قائلا «انت المسؤول الاول عن المؤسسات وهذا الاستجواب باسم كل طفل وشاب ومسن وباسم كويت الماضي والحاضر والمستقبل وباسم الشهداء وتضحياتهم».

ورأى أن «سمو رئيس مجلس الوزراء لم يلتزم بالاتفاق حول اقرار سبعة قوانين تمخضت عن الاجتماع الذي عقده مع 16 نائبا في فبراير العام الماضي والتي كانت تمهد لفتح صفحة جديدة من التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة» مشيرا إلى أن «كتلة الـ16 نائبا فوجئوا برفع سمو رئيس مجلس الوزراء مشروع مرسوم إلى سمو أمير البلاد يقضي بتعطيل المجلس شهرا لعدم وجود اتفاق حكومي نيابي».

وأشار الى ما حدث بشأن الجلسة الخاصة لمجلس الأمة بالموافقة على فتح اعتماد اضافي بقيمة 60 مليون دينار لمكافأة الصفوف الأمامية اضافة إلى اقرار 300 مليون دينار لزيادة رأسمال بنك الائتمان الكويتي لتغطية الطلبات الاسكانية.

وتساءل الساير «كيف لسمو الرئيس بأن يقدم ثلاثة برامج لعمل الحكومة خلال ثلاث سنوات علما بأن الخطة الانمائية للدولة لم يتم اقرار قانونها منذ سنة ونصف» معتبرا ان برنامج عمل الحكومة الحالي «انشائي يعتمد على تغيير الالفاظ والمصطلحات».

ومن جهته قال عضو مجلس الأمة النائب خالد العتيبي في كلمته إن ما وصفه بسوء الإدارة الحكومية «أشد فتكا بالدولة من غيرها بسبب هدرها للمال العام وإفسادها للمؤسسات» معبرا عن استغرابه لإطالة سمو رئيس مجلس الوزراء في تشكيل الحكومة «معرضا مصالح الوطن والمواطنين إلى الضرر بسبب ذلك التأخير».

وانتقد قيام سمو رئيس الوزراء بعقد «مساومات سياسية مع نواب مجلس الأمة» مشيرا إلى أن النهج الحالي هو تحويل النائب إلى «مندوب لتخليص معاملات انتخابية بدلا من قيامه بدوره التشريعي والرقابي».

وذكر أنه قدم 19 سؤالا برلمانيا منذ تولي سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئاسة مجلس الوزراء «ولم يجب على 17 منها بحجة عدم دستورية السؤال».

وتساءل العتيبي عن دور سمو رئيس الوزراء في الحفاظ على ثروات الدولة واسترداد الاموال العامة منتقدا سياسة تعيين مستشارين بدرجة وزير.

وأشار الى أن سمو رئيس مجلس الوزراء لم يستجب الى الطلبات النيابية بشأن عقد الجلسات الخاصة لمناقشة قانون بسط يد القضاء على أمور الجنسية وقانون المسيء وقانون الحبس الاحتياطي وغيرها وذلك استنادا للمادة «72» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتساءل عن السند الدستوري الذي استند إليه سمو رئيس مجلس الوزراء بعدم حضور الحكومة للجلسات الخاصة مكتملة الاركان بعد توجيه الدعوة من قبل رئيس مجلس الأمة.

بدوره قال عضو مجلس الأمة النائب الدكتور حسن جوهر إن أعضاء مجلس الأمة تدرجوا في استخدام أدواتهم الدستورية بدءا من السؤال البرلماني وطلب جلسات خاصة وانتهاء بتقديم الاستجواب بهدف ممارسة دورهم التشريعي والرقابي وتحقيق مصالح الوطن والمواطنين.

وأشار جوهر إلى قيام النواب بتقديم 800 اقتراح بقانون إضافة إلى مطالبتهم بعقد عدد من الجلسات الخاصة لمعالجة الاختلالات في الدولة منذ انطلاق الفصل التشريعي الـ16 في 15 ديسمبر 2020.

وابدى استياءه من مقاطعة سمو رئيس الوزراء والوزراء لعدد من الجلسات الخاصة التي تم تحديدها لمعالجة هموم المواطنين واقرار قوانين مهمة مثل بسط سلطة القضاء على الجنسية واسترداد الاموال العامة.

ولفت إلى تصنيف الكويت في مراكز «مخجلة» في مؤشرات مدركات الفساد السنوية بناء على تقرير المنظمة العالمية لمكافحة الفساد.

وعبر عن استغرابه من دور الحكومة في حل المشكلات المزمنة التي يعانيها المواطن كقضايا الاسكان والتعليم والصحة والتركيبة السكانية والتوظيف.

واشار جوهر الى «عدم مضي سمو رئيس الوزراء فيما أعلنه سابقا بتعديل التركيبة السكانية للبلاد إذ تكون نسبة الكويتيين 70 في المئة من عدد السكان» داعيا سمو رئيس الوزراء الى تحمل المسؤولية عن تأخيره في تنفيذ الوعود التي قطعها ومعالجة التركيبة السكانية.

ورأى أن الحكومة تخلت عما اسماه بـ«مبادئ الشفافية» في انتخابات مجلس الأمة مشيرا إلى أن «الحكومة تقدمت في نهاية الفصل التشريعي السابق بمشروع بقانون بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات وبشكل مفاجئ تم سحب هذا القانون الذي قدم للمجلس».

من جهته رد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء قائلا إنه متمسك بالنظام الديمقراطي والدستور الذي أرسى دعائمه الآباء المؤسسون مؤكدا عدم انزعاجه من الاستجواب المقدم له إذ يعتبر حقا دستوريا لأعضاء مجلس الأمة.

وأشار سموه إلى احترامه للدستور وتعهده بعدم إحالة الاستجواب للمحكمة الدستورية ولا الى اللجنة التشريعية ولا طلب جلسة سرية ولا طلب أمد متى ما كان الاستجواب ضمن الضوابط الدستورية والمذكرة التفسيرية واللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية.

وأوضح أنه بعد اطلاعه على صحيفة الاستجواب من ناحية الشكل والمضمون والتوقيت وجد أنه يتضمن من ناحية الشكل أربعة محاور فيما تنتهي صحيفة الاستجواب إلى ثلاثة محاور فقط اضافة الى عدم انسجام الفقرات مع بعضها البعض.

أما من ناحية المضمون فعلى ماذا يستجوب سمو رئيس مجلس الوزراء إذ نص القرار التفسيري للمحكمة الدستورية على أن «ينحصر نطاق الاستجواب في حدود اختصاصات رئيس الوزراء وان يكون في السياسة العامة للحكومة وشريطة ان تكون قائمة ومستمرة وعدم المساءلة عن أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها أو عمل لوزير بوزارته».

وذكر أن الشبهات الدستورية بهذا الاستجواب تتمحور حول خروج الاستجواب عن نطاق المسؤولية السياسية لرئيس الوزراء الذي رسمته المحكمة الدستورية وخلط الاستجواب بين مفهوم السياسة العامة للدولة والسياسة العامة للحكومة والتدخل في اختصاص السلطة التشريعية باستجواب رئيس الوزراء عن اعمال برلمانية ليست محلا للمساءلة السياسية وخلط الاستجواب بين مفهوم السياسة العامة للحكومة والعمل التنفيذي اضافة الى مخالفة الاستجواب في ان تكون المسؤولية عن السياسة العامة قائمة ومستمرة.

ومن ناحية التوقيت أشار سمو رئيس مجلس الوزراء إلى رسالة حضرة صاحب

بو صليب مؤيدا للاستجواب

الوسمي معارضاً

الجمهور يتابع